البحث الرابع

التقييم البيئي لقانون البناء المصري دراسة الأثر البيئي للقانون الحاكم للمباني السكنية في مصر	عنوان البحث (بلغة النشر)
Faculty of Urban & Regional Planning, Cairo University, Journal of Urban Research Vol. 45, July 2022	جهة النشر
28 th March 2022	تاريخ قبول النشر
3 rd April 2022	تاريخ النشر
إيمان بدوي أحمد (بحث سبق تحكيمه)	أسماء المشاركين

الملخص

تسعى الدولة الي حوكمة العمران في مصر وذلك من خلال إصدار العديد من القوانين والتشريعات التخطيطية لرفع كفاءة التجمعات العمرانية، وتعتبر التعديلات المقترحة تنفيذها على بنود قانون البناء الموحد من أهم التشريعات القانونية محل الدراسة في وقتنا الحالي.

تتناول الدراسة تحليل وتقييم الأثر البيئي جراء تطبيق التعديلات المقترحة على متوسط الطاقة المستهلكة بالوحدات السكنية سواء بالسلب أو الإيجاب، مع ذكر خاص لمدى توافق تلك التعديلات مع التوصيات المقترحة بأكواد البناء المصري المعنية بالنواحي البيئية للمباني السكنية، بالإضافة الي بعض التعديلات المقترحة والتي يوصي البحث بضرورة ضمها الي قانون البناء الموحد.

منهجية البحث: يتبع البحث المنهج الاستقرائي من خلال دراسة القوانين والمعايير الحاكمة لتصميم الوحدات السكنية والتي تشمل قانون البناء الموحد رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ والضوابط والاشتراطات التخطيطية والبنائية للمدن المصرية ٢٠٢٠، والكود المصري لتحسين كفاءة استخدام الطاقة في المباني، بالإضافة الي الكود المصري للتهوية في المباني.

ثم المنهج التطبيقي وذلك من خلال اقتراح النموذج السكني للدراسة التطبيقية واستخدام برامج المحاكاة البيئية (design builder and energy plus) لقياس تأثير المتغيرات التصميمية المقترحة (إرتفاع المبنى، المسافات البيئية بين المباني المتقابلة، البروزات الخارجية، طبقات الغلاف الخارجي المصمت، أبعاد ونسب الفتحات الخارجية، المناور السكنية الداخلية) علي استهلاك الطاقة بالمبني السكني.

هذا وتشير نتائج الدراسة البحثية إلى أن تعديلات قانون البناء الموحد بمنظومة الاشتراطات الجديد ٢٠٢٠ ذات تأثير إيجابي في زيادة الوفر في الطاقة المستهلكة للوحدات السكنية عن مثيلاتها في حال تطبيق قانون البناء الموحد لمقدار التوفير في الطاقة المستهلكة بمعدل ٤% للمناور السكنية وبنسبة تتراوح ما بين ١٤ : ١٧% للبروزات ومن ١٢ : ١٦% لتأثير عرض الطريق وعلاقته بارتفاع المبني.